

انخفاض مستوى الثقة مجدداً ليصل إلى 96.4

مؤشر ساب: ثقة الشركات السعودية – الربع الرابع 2008

- ◀ ما زال النمو الاقتصادي معقولاً، على الرغم من تزايد مؤشرات التباطؤ تتوقع الشركات السعودية استمرار النمو الاقتصادي القوي
- ◀ فقط 38% ممن شاركوا في استطلاع الرأي يتوقعون أن تتسم القروض المصرفية بالإيجابية (مقابل 71% في الربع الثاني)، لأن محدودية السيولة المصرفية المتوافرة تواصل أثرها السلبي على الثقة
- ◀ أثر انخفاض القلق بشأن تراجع أداء سوق الأسهم المحلية وتفضيل «الاستثمار الآمن» في مستوى مؤشر الثقة إلى دون المئة للمرة الأولى
- ◀ يتوقع نحو 35% من الشركات تقليص الطاقة الإنتاجية في عام 2009
- ◀ نُظر إلى تراجع أسعار العقارات كتصحيح في سوق العقارات ينبغي أن يترك أثراً إيجابياً على تكاليف الإنتاج

الشركات السعودية تستعد للتباطؤ

أرغمنا الأحداث الاقتصادية العالمية التي بدأت تتبلور منذ انهيار ليمان برذرز Lehman Brothers على تأخير ومراجعة هذا التقرير الفصلي مرتين. أما المخاوف من التأثير النفسي لتلك الأحداث في شركات المملكة وكذلك التباطؤ الحتمي في الاقتصاد الحقيقي، فقد هدأت جزئياً قبل إعداد هذا التقرير، الذي يكشف أن ثقة شركات المملكة تتراجع وإن بصورة تدريجية. لكن فقط 54% ممن شاركوا في الاستفتاء ما زالوا يتوقعون نمواً أقوى خلال الربعين القادمين؛ وهذه النسبة أدنى بكثير من نظيراتها في التقارير السابقة.

30 نوفمبر 2008

د. جون اسفكياناكيس

كبير الاقتصاديين للمجموعة

هاتف: +966 1 276 4602

بريد إلكتروني: johnsfakianakis@sabb.com

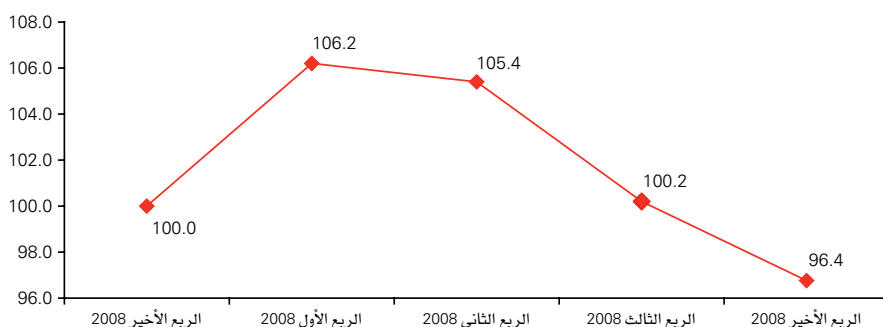
تركي الحقييل

باحث اقتصادي

هاتف: +966 1 276 4974

بريد إلكتروني: turki.a.alhugail@sabb.com

أداء مؤشر البنك السعودي - البريطاني للثقة بالأعمال



يمكن الحصول على هذه النشرة وغيرها من المنشورات بتحميلها من شبكة الإنترنت من موقع www.sabb.com

ملاحظة

يجب أن يقرأ هذا التقرير مع الملاحظة الختامية التي تشكل جزءاً من التقرير.

الموسمية قد أسهمت في غموض السلوك الاستهلاكي الحالي. فمنذ سبتمبر، شهدنا شهر رمضان المبارك ثم شهدنا في أكتوبر نهاية موسم العطلات وبداية السنة الدراسية الجديدة.

النمو الاقتصادي

انخفض معدل النمو الاقتصادي. وتراجع معه مستوى مؤشر ساب العام.

فقد كشفت أحدث نتائجنا أنّ مستوى ثقة الشركات السعودية تراجع من 100.2 إلى 96.4 أيّ بمعدل نسبي قدره 3.8%، وهو ثاني أكبر تراجع منذ بداية المؤشر. ويُرجع التقرير هذه النتيجة إلى عدد من العوامل، أبرزها:

1- التباطؤ الذي تتوقعه الشركات السعودية حالياً في النمو الاقتصادي.

2- الظروف التمويلية الأكثر صعوبة وارتفاع أسعار الفائدة في النظام المصرفي المحلي (وهو ما أشرنا إليه أيضاً في تقرير الربع الثالث).

3- «المشكلتان المتتاليتان» المتمثلتان في هبوط أسعار النفط وأثره النفسي، بالإضافة إلى التأثير السلبي لتراجع سوق الأسهم على الثروة.

لكنّ لولا عاملان اثنان لكان مؤشر الثقة أدنى مما هو عليه الآن، وهما:

1- الأثر الإيجابي لانخفاض أسعار العقارات على الشركات.
2- تراجع مستوى القلق من التضخم خلال السنة القادمة.

تشير أحدث نتائجنا إلى أن النمو الاقتصادي الحقيقي لعام 2008 هو 5% نظراً لنمو القطاع الخاص لغير البترول 5.9% ونمو قطاع البترول بنسبة 3.8%.

أسعار النفط: التذبذب المدهش

نتيجة لتذبذبات سعر برميل النفط ما بين 147 دولاراً صعوداً وخمسين دولاراً هبوطاً خلال بضعة أشهر فقط، فقدت التنبؤات الاقتصادية

ومن خلال استطلاع آراء 623 شركة عبر مختلف القطاعات الصناعية السعودية (537 شركة في الدراسة السابقة)، تجلّت لنا الحقائق التالية:

◀ كما أسلفنا، يتوقع 54% فقط من هذه الشركات نمواً اقتصادياً أقوى في الربعين الأول والثاني من عام 2009، لكننا نشير إلى أن هذه النسبة أدنى بكثير من تلك المسجلة في الربع الثالث والبالغة 89%.

◀ سجّل 53% من الشركات المشاركة في هذه الدراسة ارتفاعاً في طاقاتها الإنتاجية (مقابل 74% في الربع الثالث)؛ ويعكس هذا التغيير تراجعاً ملحوظاً في مستوى الإنتاج المتوقع. كما خفضت صناعات محددة مستويات إنتاجها بالفعل. فعلى سبيل المثال، قلّصت صناعة الفولاذ معدّل إنتاجها إثر هبوط سعر الفولاذ بأكثر من 70% في السوق المحلية خلال الشهور القليلة الماضية. علاوة على ذلك، يتوقع 35% من الشركات المستطلعة آراؤها تخفيض طاقاتها الإنتاجية في عام 2009.

بصفة عامة، ستبقى البيئة الاقتصادية قوية خلال الربع الأول من عام 2009، لكنّ هناك مؤشرات تدفع إلى توقّع استمرار معدلات النمو الأدنى من السابق. فخلافاً لتقريبي الربعين الثاني والثالث، تتوقع بعض الشركات (8.5% من عيّنة هذه الدراسة) أنّ تشهد أنشطتها دورة اقتصادية أبطأ من السابق.

لكن أهمّ الإجابات التي حصل عليها هذا التقرير تعلّقت بأثر الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد السعودي. إذ يعتقد 14% فقط من المشاركين في الدراسة أنّ اقتصاد المملكة لن يتأثر بهذه الأزمة، بينما يعتقد 17% منهم أنّه سيتأثر بها حتماً؛ في حين، يعتقد 58% منهم أنّه قد يتأثر بها. وتكمن أهمية هذه الإجابات في حقيقة أنّ المجموعة الأخيرة قد تتبنى رأياً أكثر سلبية عندما يتفاقم ركود الاقتصاد العالمي وتشعر المنطقة بأثره.

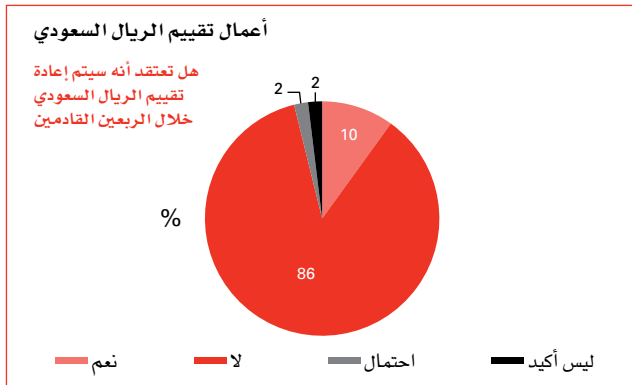
في الربع الأول من عام 2009، ينبغي أن تتكون لدينا صورة أوضح عن سلوك المستهلك السعودي في ظل المناخ الاقتصادي الراهن. إذ ما زلنا نتلقى إشارات متباينة حول ضعف صناعات بعض القطاعات (صناعة السيارات، مثلاً) وتباطؤ صناعات أخرى (مثل الأجهزة الإلكترونية الاستهلاكية والمنتجات البيضاء القطنية). ويحتمل أنّ تكون العوامل

في الأسابيع القليلة الماضية، أكدنا أن معدل التضخم في المملكة (وكذلك في باقي دول مجلس التعاون الخليجي) بلغ ذروته. ومع أننا نتوقع أن يبلغ متوسط معدل التضخم في العام الجاري 9.7%، إلا أن تقديرنا الأولي لهذا المتوسط خلال العام المقبل هو 5.6% نظراً للتراجع في معدل الطلب المحلي وذلك لأن تأثير المعطيات الأساسية سيؤدي إلى انخفاض متوسط معدل التضخم في عام 2009، لا سيما في نصفه الأول، لكن ينبغي علينا أيضاً أن نراقب مدى تأثير تكاليف المعيشة الحقيقية بانخفاض الإنتاج وتراجع الطلب.

وينبغي على المستوردين والتجار أن يكونوا قادرين على خفض أسعار البيع بالتجزئة كلما انخفضت تكاليف السلع المستوردة، خصوصاً السلع الغذائية. فقد استهلكت السلع الغذائية التي تم استيرادها بأسعار مرتفعة وامتلات المخازن بسلع جديدة تم استيرادها بأسعار أدنى؛ لذا، فإنه من المهم أن نرى تخفيضاً مكافئاً في أسعار التجزئة.

الريال السعودي

ليس من المفاجئ أن يتراجع قلق معظم الشركات السعودية حيال قضية العملة بصورة ملحوظة، قياساً على فترة ما قبل صيف العام الجاري. إذ يستبعد 86% من العينة المشاركة في هذه الدراسة احتمال إعادة تقييم الريال. ولم يتوقع إلا عشر شركات فقط أن يتغير هذا الوضع في الربعين القادمين. من هنا، نستنتج أن القلق العميق الذي كان يثيره

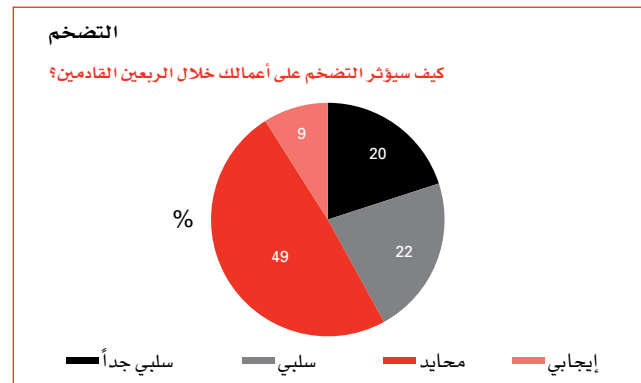


معناها. ففي تقريرنا السابق، لم يتوقع أي مَن استطلعت آراؤهم أن يتراجع سعر برميل النفط إلى ما دون المئة وعشرة دولارات. وكما أكدنا في ملاحظات ساب البحثية أن صعود أسعار النفط كان غير مبرر وحدث بسبب المضاربات، فإننا نعتقد الآن أن هبوطها الحاد هو أيضاً بفعل المضاربات لأنه، ببساطة، لا يستند إلى انهيار الطلب على الخام؛ ناهيك عن حقيقة أن عقود النفط الآجلة تعود على المستثمرين فيها بأرباح خيالية، سواء ارتفعت أسعار النفط أو انخفضت.

لقد راجعنا تقديرنا لعائدات المملكة من وارداتها النفطية في عام 2008، فانخفض من 350 مليار دولار إلى 287 مليار دولار (18% أقل). مع ذلك، ستسجل المملكة في العام الجاري مستوى قياسياً مرتفعاً على صعيد هذه العائدات لأنها ستتمو بنسبة 40% تقريباً بالمقارنة مع عائدات عام 2007، التي بلغت 205.5 مليار دولار؛ وهو ما سيمنحها دخلاً إضافياً يعزز مناعة اقتصادها في المستقبل.

انحسار القلق من التضخم

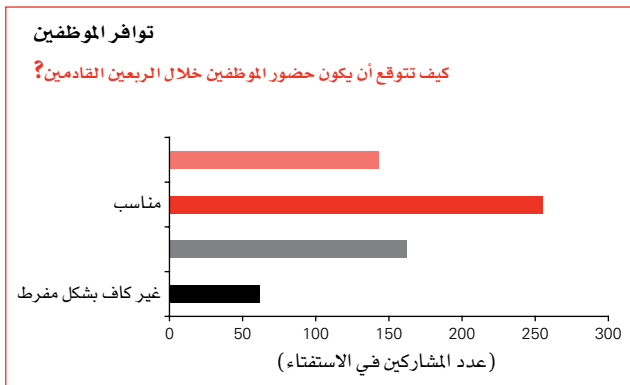
كان التضخم أحد العوامل الرئيسية التي أثرت سلباً في ثقة شركات المملكة خلال الفصول القليلة الماضية. كما أن نسبة الشركات القلقة من ارتفاع الأسعار تراجعت حالياً إلى 30% فقط، مقارنةً بنحو 64% في الربع الثالث. وتبلغ نسبة الشركات التي تتوقع الآن أن يؤثر التضخم سلباً في أداؤها 42% فقط، في مقابل 71% في الربع الثالث. لكن من المؤكد أن القلق بشأن النمو ومن الانكماش المتوقع حل محل القلق من التضخم.



سوق العقارات قد يُترجم من خلال انخفاض الإيجارات، مع حدوث تصحيح عام في أسعار العقارات. ونحن نرى أيضاً أنّ تطورات أسواق العقارات الإقليمية ستؤثر في سوق العقارات السعودية وستُخفّض أسعار العقارات بالملكة في 2009.

سوق العمل

يمثّل توفير الموارد البشرية اللازمة أحد هواجس شركات المملكة لأنّ القيود المفروضة على استيراد العمالة، قادرة على الحد من توسيع القطاع الخاص غير النفطي. لكنّ من بين جميع المشاركين



في الاستفتاء الأخير، أفاد فقط 26% (49% في الربع الثالث) بأنّ شركاتهم لا تمتلك كل الموارد البشرية اللازمة؛ ويتوقع 10% منهم فقط (20% في الربع الثالث) أن تعاني شركاتهم من «نقص حاد» في الموارد البشرية خلال الفصول القليلة القادمة. وبوجه عام، يبدو أنّ أرباب العمل قد تحسّنوا في مجال توفير العمالة، لأنّ 41% (22% في الربع الثالث) يعتبرون أنّ شركاتهم لديها ما يكفيها من الموارد البشرية. لذا، يبدو أنّ مشكلة توفير العمالة أصبحت الآن أقل تعقيداً مما كانت عليه قبل بضعة أشهر.

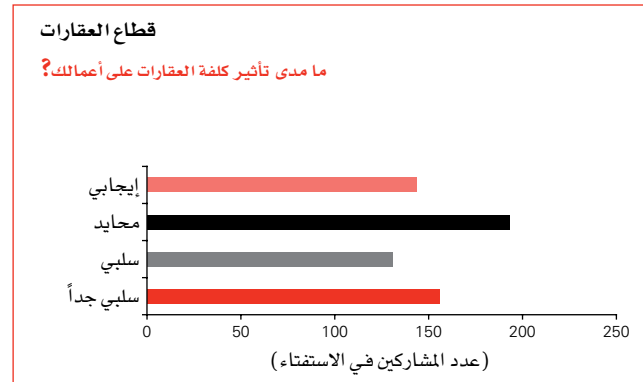
الاقتراض وأسعار الفائدة

لاحظنا أنّ الشركات السعودية بدت أقل تفاؤلاً حيال سياسات القروض والفائدة التي تتبعها بنوك المملكة. إذ رأى 33% فقط ممّن شاركوا في

النقاش حول إعادة تقييم الريال لدى الشركات السعودية قد تلاشى عملياً في الوقت الراهن. لكننا سنواصل طرح السؤال المتعلق بهذه القضية، لأننا نعتقد أنّها قد تكتسي أهمية خاصّة في المدى المتوسط. وانطلاقاً من شعورنا بوجود علاقة بين العملة الخليجية الموحّدة وقضية إعادة تقييم الريال السعودي، سألنا الشركات السعودية المشاركة في الاستطلاع عن رأيها في مدى إمكانية إنجاز هذه العملة بحلول عام 2012. لكنّ غالبيتها (73%) قالت إنّها لا تتوقع إنجاز هذه العملة في ذلك التاريخ.

سوق العقارات

ما زالت أسعار العقارات تثير قلق العديد من الشركات السعودية. إذ يتوقع 46% من عيّنة الشركات التي شاركت في الاستفتاء (68% في الربع الثالث)، أنّ تؤثر أسعار العقارات سلباً في أدائها خلال الربعين القادمين. غير أنّ هذه النسبة تُعدّ الأدنى حتى الآن (فأدنى نسبة سابقة سجّلت في الربع الأول من عام 2008، وبلغت 51%). ويتوقع نحو 31% من عيّنة الشركات أنّ تبدأ أسعار العقارات بالانخفاض في الربعين القادمين. لكنّ الأثر الإيجابي لمثل هذا الانخفاض قد لا يقتصر

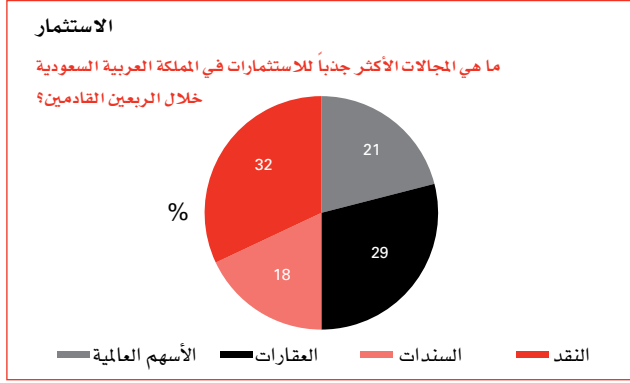


على تكاليف الإنتاج، بل قد يتعدّاهما ليشمل مجمل قطاع الإسكان. وبالنسبة للراغبين في امتلاك منازل، ينبغي أنّ تتعرّز رغبتهم بفضل انخفاض أسعار العقارات ومواد البناء مؤخراً.

وتؤشّر المعطيات الواردة أعلاه إلى احتمال حدوث تحوّل هيكلي في

أسعار فوائد القروض التي توفّرها للشركات، وهو ما يزيد التكلفة الإجمالية لتمويل أنشطتها. لكنّ التخفيضين في حجم الاحتياطي النقدي المطلوب سيحرران حوالي 2.4% من إجمالي الناتج المحلي وقد يضمنان، بالتالي، استمرارية نمو القطاع الخاصّ في عام 2009، وإن بوتيرة أبطأ.

فرص الاستثمار

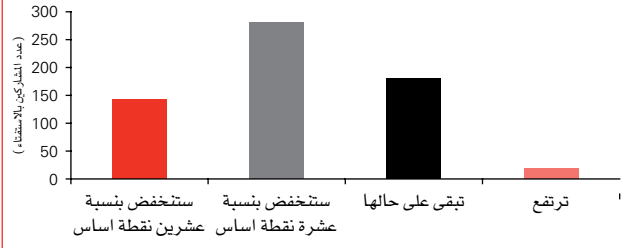


نظراً إلى طبيعتها الذاتية، لم تُستخدَم نتائج السؤال المتعلّق بفرص الاستثمار في الحسابات الإحصائية لمؤشرنا. لكنّ الإجابات عن هذا السؤال تسلّط الضوء على نظرة الشركات السعودية لفرص الاستثمار في السوق المحليّة.

وخلافاً للاستثمار في قطاعي العقارات والأسهم المحليّة، يبدو أنّ الأوراق المالية والودائع هي الخيار الاستثماري المفضّل لدى الشركات السعودية في الوقت الراهن. إذ يفضّل 32% من عيّنة الشركات المشاركة في هذا الاستطلاع الاستثمار في الأوراق المالية والودائع، بينما يفضّل 29% منها فقط الاستثمار في العقارات (50% في الربع الثالث) و21% في الأسهم المحليّة (41% في الربع الثالث). وليس من المفاجئ أن تتغيّر تفضيلات المستثمرين في ظل الغموض الذي يكتنف مستقبل الاقتصاد العالمي.

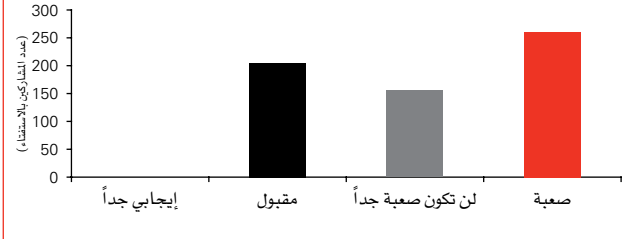
معدل الفائدة

كيف ستكون أسعار الفوائد خلال الربعين القادمين؟



الاقتراض

كيف تتوقع أن تكون ظروف الاقتراض بالنسبة لشركة خلال الربعين القادمين؟



الدراسة أن هذه السياسات مقبولة (مقابل 38% في الربع الثالث)، بينما لم يعتقد أي منهم أنها إيجابية للغاية؛ في حين، اعتبرها 25% منهم فقط بأنها ليست صعبة للغاية. وفي الحقيقة، يتوقع 42% ممن استطلعت آراؤهم أن تصبح هذه السياسات «صعبة».

وخلافاً لنسبة الربع الثالث البالغة 54%، يتوقع 29% فقط من المشاركين في الدراسة الحالية أن تبقى أسعار الفائدة كما هي، بينما يتوقع 3% منهم أن ترتفع؛ في حين، يتوقع 68% منهم أن تنخفض أسعار الفائدة بواقع خمس وعشرين إلى مئة نقطة أساس. وقبل إعداد هذا التقرير، خفضت مؤسسة النقد السعودي أسعار الفائدة مرتين. بواقع 150 نقطة في أكتوبر، ثم بواقع مئة نقطة أخرى في أواخر نوفمبر. وأدى هذان الإجراءان إلى تراجع معدّل الفائدة بين المصارف على عقود الاقتراض لمدة ثلاثة أشهر بنسبة 25%، لكنّ البنوك ترفع

المناصب التنفيذية التي شاركت في الدراسة

رؤساء مجالس الإدارة:	8%
الرؤساء التنفيذيون:	14%
نواب الرؤساء:	30%
مديرو الحسابات:	13%
مديرو المناصب المتوسطة:	26%
صغار المديرين:	9%

قد تُضيفون الملاحظة التالية:

ملاحظة (إخلاء مسؤولية)

لقد أعد هذا التقرير بغرض العلم والاطلاع فقط، وتم الحصول على المعلومات الواردة فيه من مصادر خارجية يعتقد ساب بأنها موثوقة، إلا أنه لا يضمن دقتها أو صحتها. كما أن الآراء الواردة فيه تخضع للتغيير من دون إشعار مسبق ولا يتحمل ساب أية مسؤولية عن المعلومات الواردة في هذا التقرير.

ويحتوي التقرير على معلومات عامة فقط، ويجب ألا تُفسر على أنها عرض لبيع أو شراء أو اكتتاب في أي استثمارات. كما أن التقرير لدى إعداد له لم يأخذ في الاعتبار الأهداف الاستثمارية المحددة والوضع الشخصي والاحتياجات الخاصة لأي شخص كان. وبناءً عليه، يجب على مستلمي هذا التقرير عدم الاعتماد عليه كنصيحة استثمارية.

هذا، ولن يكون ساب أو مكاتبه أو الشركات التابعة له أو أي من مديره أو مسؤوليه أو موظفيه مسؤولاً بأي شكل من الأشكال عن أي نوع من الخسائر أو الأضرار التي قد يتم تكبدها كنتيجة للمعلومات الواردة في هذا التقرير.

الدراسة الميدانية بمشاركة مركز الخليج للأبحاث (GRC).

لمحة عن المؤشر

يمتاز مؤشر البنك السعودي البريطاني (ساب) بأنه أول مؤشر يبتكره بنك سعودي، ويُعنى بقياس ثقة الشركات السعودية واتجاهات السوق في المملكة بصورة فصلية استناداً إلى دراسات شاملة ودقيقة يقوم بها البنك نفسه. وبالنسبة للربع الأخير من عام 2008، أنجزت الدراسة بين السابع عشر والرابع والعشرين من نوفمبر واستهدفت عينة مكونة من 623 شركة. وتمثلت هذه العينة المناطق الرئيسية الثلاث بالمملكة - بنسبة 35% من شركات المنطقة الوسطى و34% من شركات المنطقة الشرقية و31% من شركات المنطقة الغربية.

منهجية البحث

إن المعادلة المستخدمة في تحليلنا الإحصائي هي: المؤشر = $w \cdot Di$ (القيمة الأساسية لعام 2008 = 100)؛ ويرمز الحرف w إلى الوزن، بينما يرمز Di إلى صافي رصيد السؤال «». وجدير بالذكر أننا حدّدنا لكل سؤال في هذه الدراسة وزنه الخاص به. كما أننا حذفنا الإجابات ذات الطابع الذاتي لدى إعداد مؤشر الانتشار.

إن القيمة الأساسية لمؤشر ساب لثقة الشركات هي 100، والنتائج الإيجابية هي التي تفوق هذه القيمة، بينما تشير النتائج التي تقل عن مئة إلى ظهور منحى سلبي في ثقة الشركات.

القطاعات التي شملتها الدراسة

العقارات: 17%

الإنشاءات: 21%

المصارف والتمويل: 13%

النفط والغاز والبتروكيماويات: 11%

التسويق والإعلان: 8%

تجارة الجملة والتجزئة: 15%

قطاعات أخرى: 21%

ملاحظات

ملحق الإفصاح

شهادة المحلل

يشهد المحلل /المحللون الواردة أسماؤهم والمسؤول/المسؤولون بشكل رئيسي عن هذا التقرير بأن الرأي /الآراء الواردة حول الورقة /الأوراق المالية أو جهة /جهات إصدارها محل الدراسة أو أي جهة /وجهات نظر أو توقع /توقعات أخرى إنما يعبر عن آرائهم الشخصية ولم ولن يتقاضوا أي جزء من أتعابهم مقابل تقديم أي توصية /توصيات أو رأي ورد في هذا البحث.
د. جون اسفاكياناكيس

يستهدف هذا التقرير المؤسسات الاستثمارية ولا ينبغي استخدامه عن طريق أي جهة أخرى. وعلاوة على ذلك، يرى البنك السعودي البريطاني أن قرار المستثمر بالدخول في استثمارات معينة يجب أن يعتمد على ظروف حالته الخاصة مثل ممتلكاته الحالية مع مراعاة الاعتبارات الأخرى.

إفصاحات أخرى

- 1 - صدر هذا التقرير بتاريخ 30 نوفمبر 2008.
- 2 - كافة بيانات السوق الواردة في هذا التقرير مستمدة من مصادرها حتى نهاية يوم 25 نوفمبر 2008 إلا إذا ورد في التقرير ما يدل على خلاف ذلك.
- 3 - يتبنى البنك السعودي البريطاني إجراءات معينة تهدف إلى تحديد وإدارة أي تضارب محتمل في المصالح يكون ذا صلة بأعماله البحثية، وذلك من خلال سياسة الفصل الكامل بين الخدمات المصرفية الاستثمارية والأنشطة البحثية لضمان التعامل بشكل سليم مع المعلومات السرية و/أو الحساسة من ناحية السعر.

ملاحظة

لقد أُعد هذا التقرير بغرض العلم والاطلاع فقط، وتم الحصول على المعلومات الواردة فيه من مصادر خارجية يعتقد ساب بأنها موثوق بها، إلا أنه لا يضمن دقتها أو صحتها. كما أن الآراء الواردة فيه تخضع للتغيير من دون إشعار مسبق، ولا يتحمل ساب أية مسؤولية عن المعلومات الواردة في هذا التقرير.

ويحتوي التقرير على معلومات عامة فقط. ويجب ألا تُفسر على أنها عرض لبيع أو شراء أو اكتتاب في أية استثمارات. كما أن التقرير عند إعداده لم يأخذ في الاعتبار الأهداف الاستثمارية المحددة والوضع الشخصي والاحتياجات الخاصة لأي شخص كان. وبناء عليه يجب على مستلمي التقرير عدم الاعتماد عليه كنصيحة استثمارية.

هذا، ولن يكون ساب أو مكاتبه أو الشركات التابعة له أو أي من مديره أو مسؤوليه أو موظفيه مسؤولاً بأي شكل من الأشكال عن أي نوع من الخسائر أو الأضرار، التي قد يتم تكبدها كنتيجة للمعلومات الواردة في هذا التقرير.